

## بين القانون والعرف: إشكالية العدالة في الرواية العربية

## Between Law and Custom: The Problem of Justice in the Arabic Novel

مريم كريفيف

جامعة محمد بوضياف المسيلة (الجزائر) ، Mereimmimi03@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/10/27

تاريخ القبول: 2026/10/05

تاريخ الاستلام: 2026/08/15

## ملخص:

يتطرق هذا البحث الى دراسة العلاقة المتبسة بين القانون بوصفه نظاماً معيارياً مدوّناً، وبين العرف بوصفه سلطة اجتماعية موروثية من خلال النظر في كيفية تمثّل هذه العلاقة في الرواية العربية الحديثة، وينطلق البحث من فرضية مجراها أنّ الشرعية القانونية والشرعية الاجتماعية لا تتطابقان بالضرورة، بل كثيراً ما تتصارعان، الأمر الذي يجعل من مفهوم العدالة موضع تجاذب دائم بين النص القانوني والقيم الجماعية، وباستثمار المرجعية الفكرية العربية في التنظير للدولة والسلطة، والمرجعية الغربية في حقل "القانون والأدب"، يحلّل المقال نماذج روائية عربية مختارة لبيان كيف تعيد الرواية صياغة سؤال العدالة خارج ثنائية القانون/العرف الجامدة، وكيف تتحوّل إلى فضاء نقدي يكشف عن حدود كلا النظامين في حماية الفرد وإنصاف المهمّشين، وتقترح تأويلاً سردياً للعدالة يتجاوز منطق التقنين والعرف معاً.

**كلمات مفتاحية:** القانون ، العرف، العدالة ، الرواية العربية، الشرعية، القانون والأدب ،العدالة الشعرية.

## Abstract:

This article examines the tension between law (qanun) and custom (urf) as competing sources of legitimacy and justice, and investigates how the modern Arabic novel represents this tension. Starting from the observation that positive law and inherited social custom often produce divergent, even contradictory, conceptions of what is just, the article argues that the Arabic novel constitutes a privileged space for interrogating the limits of both normative orders. Drawing on Ibn Khaldun's theory of asabiyya, al-Arawi's account of the modern state, and al-Jabiri's critique of Arab political reason, alongside Martha Nussbaum's notion of "poetic justice" and Richard Posner's law-and-literature framework, the study analyzes selected works by Najib Mahfuz, Abd al-Rahman Munif, and al-Tayyib Salih. It shows that the novel does not merely illustrate the conflict between law and custom but actively reconfigures the meaning of justice by lending narrative voice to those excluded from both orders. The

article concludes that the Arabic novel functions as a critical tribunal exposing the shared limitations of legal codification and customary authority, and calls for a hermeneutics of justice attentive to narrative as a mode of ethical and political knowledge.

**Keywords:** Law; Custom; Justice; Arabic Novel; Legitimacy; Law and Literature; Poetic Justice.

## مقدمة

لا يخفى أنّ الإنسان العربي منذ تشكّل عمرانه الاجتماعي الأول، قد عاش تحت مظلة نظامين معياريين متجاورين ومتنازعين في آن واحد: نظام العرف بوصفه سلطة جماعية تتوارثها الأجيال دون تدوين، ونظام القانون بوصفه صياغة عقلانية مدوّنة تسعى إلى ضبط السلوك الفردي والجماعي ضمن حدود واضحة، وقد رأى ابن خلدون في هذا الصدد أنّ العصبية هي الرابطة الأصلية التي تُنتج سلطتها الخاصة، سلطة تسبق الدولة وتشرطها في آن واحد<sup>1</sup>، وهو ما يجعل من العرف - في صورته الأولى - أصلًا للاجتماع السياسي قبل أن يتحوّل القانون إلى أداة الدولة الحديثة في ضبط هذا الاجتماع.

غير أنّ لحظة التحديث العربي، بما حملته من استيراد لصيغ الدولة الحديثة ومؤسساتها القانونية، لم تُلغ سلطة العرف بقدر ما دفعتها إلى الهامش، فبقيت فاعلة في الممارسة الاجتماعية اليومية حتى وإن غابت عن النص الرسمي. ويشير عبد الله العروي إلى أنّ الدولة العربية الحديثة قامت على تركيب ملتبس بين صورة الدولة الحديثة المستوردة وبين البنى التقليدية التي لم تنصهر كليًا في القالب الجديد<sup>2</sup>، فنشأ ازدواج معياري يجد فيه الفرد نفسه محكومًا بمرجعتين لا تتطابقان بالضرورة، بل كثيرًا ما تتصارعان في تحديد ما هو عادل وما هو ظالم، ويذهب محمد عابد الجابري إلى أنّ العقل السياسي العربي قد تشكّل تاريخيًا من ثلاث ركائز: العقيدة والقبيلة والغنيمة، وأنّ القبيلة بما تحمله من عرف وعصبية ظلّت حاضرة في العقل السياسي حتى بعد قيام الدولة ومؤسساتها القانونية<sup>3</sup>.

وإذا كانت الفلسفة السياسية والقانونية قد اجتهدت في التنظير لهذه العلاقة الملتبسة بين الشرعية القانونية والشرعية الاجتماعية، فإنّ الرواية العربية، بما هي جنس أدبي حديث النشأة في الثقافة العربية، قد شكّلت فضاءً موازيًا لمسألة هذا الإشكال، لا من موقع التنظير المجرد، بل من موقع التمثيل السردى لمعاناة الأفراد الواقعيين بين

<sup>1</sup> ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط2، 2004، ص: 139.

<sup>2</sup> العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، ط7، 2012، ص: 58.

<sup>3</sup> الجابري، محمد عابد، العقل السياسي العربي: محدداته وتحدياته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط5، 2000، ص: 213.

مطرقة القانون وسندان العرف وقد نبّهت مارثا نوسباوم إلى أنّ الخيال الأدبي يمتلك قدرة فريدة على تنمية "العقل الحساس للسياق" (sensitive rationality-context) الذي يفتقر إليه الاستدلال القانوني المجرد، وأنّ القاضي المثالي هو ذلك "القارئ الحصيف" القادر على استحضار تجارب الآخرين المتخيّلة عبر الأدب<sup>1</sup>، كما يرى ريتشارد بوزنر أنّ الأدب الروائي يزوّد الفكر القانوني بمادة تأملية حول طبيعة العدالة، وإن كان يحذّر من الخلط بين المتخيّل الأدبي والحجاج القانوني الصارم<sup>2</sup>.

من هذا المنطلق، يطرح هذا المقال الإشكالية التالية: كيف مثّلت الرواية العربية الحديثة التوتر بين القانون والعرف بوصفهما مرجعيتين متنازعتين للشرعية؟ وهل استطاعت الرواية أن تتجاوز منطق الثنائية الجامدة (قانون/عرف) لتقترح تصوّرًا سرديًا للعدالة يتجاوز حدود النص القانوني والقيمة العرفية معًا؟ وبأي معنى يمكن القول إنّ الرواية العربية قد تحوّلت إلى محكمة رمزية موازية تعيد للمهمّشين والمقصّيين من كلا النظامين صوتًا لم يُتَح لهم في فضاء التقنين الرسمي ولا في فضاء العرف السائد؟

## 1. القانون والعرف: إشكالية الشرعية والعدالة

### 1. مفهوم القانون ومفهوم العرف

يمكن تعريف القانون في معناه الحديث، بأنّه مجموعة القواعد المدوّنة التي تصدر عن سلطة سياسية مختصة، وتُتسم بالعمومية والتجريد والإلزام المقترن بالجزاء المؤسسي، أمّا العرف فهو مجموعة السلوكيات والقيم المتكررة التي يتواتر عليها جماعة بشرية معينة حتى تكتسب في وعيها صفة الإلزام الأدبي، دون أن تحتاج إلى تدوين أو سلطة تسهر على تطبيقها والفارق الجوهرى بين النظامين لا يكمن فقط في التدوين وعدمه، بل في مصدر الشرعية ذاتها: فالقانون يستمدّ شرعيته من إرادة سياسية مركزية (تشريعية أو تنفيذية)، بينما يستمدّ العرف شرعيته من التواتر الجماعي والذاكرة المشتركة، وهو ما يجعله أقرب إلى ما يسميه ابن خلدون بـ"العصبية" التي تصدر عن الرابطة النسبية أو الحلقية بين أفراد الجماعة الواحدة<sup>3</sup>.

ومع ذلك، فإنّ الفصل النظري بين النظامين لا يعكس التداخل الفعلي بينهما في المجتمعات العربية، إذ كثيرًا ما يستمدّ القانون الوضعي بعض أحكامه من العرف السائد (كما في مدونات الأحوال الشخصية التي

<sup>1</sup> Nussbaum, Martha C., Poetic Justice: The Literary Imagination and Public Life, Beacon Press, Boston, 1995, p. 79.

<sup>2</sup> Posner, Richard A., Law and Literature, 3rd ed., Harvard University Press, Cambridge, 2009, p. 13.

<sup>3</sup> ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط2، 2004، ص: 144.

تراعي الأعراف المحلية)، كما أنّ العرف نفسه قد يكتسب صفة شبه قانونية حين تعترف به المحاكم كمصدر احتياطي للحكم عند غياب النص، هذا التداخل يجعل الحدّ الفاصل بين النظامين حدّاً متحرّكاً لا ثابتاً، وهو ما تلتقطه الرواية العربية بحساسية خاصة حين تصوّر شخصيات تتنقل بين الفضاءين دون أن تجد فيهما ملاذاً آمناً.

## 2. التوتر بين الشرعية القانونية والشرعية الاجتماعية

تنشأ إشكالية الشرعية حين يفترق الحكم القانوني عن الحكم العرفي في تقييم الفعل الواحد: فما يُعدّ جريمة في نظر القانون قد يكون فعلاً مشروعاً، بل واجباً في نظر العرف (كجرائم "الشرف" في بعض السياقات الاجتماعية)، والعكس صحيح أيضاً، إذ قد يجرّم القانون سلوكاً يحظى بقبول اجتماعي واسع، ويرى عبد الله العروي أنّ هذا التنافر ناتج عن كون الدولة الحديثة في السياق العربي لم تنبثق عن تطور داخلي عضوي للبنى الاجتماعية التقليدية، بل فرضت عليها من الخارج بوصفها نموذجاً جاهزاً، فظلت شرعيتها القانونية معلقة، لا تسند لها بالضرورة شرعية اجتماعية موازية<sup>1</sup>.

وهذا التوتر ليس مجرد إشكال نظري مجرد، بل متواجد يومياً في حياة الأفراد الذين يجدون أنفسهم مطالبين بالانصياع لسلطتين متنازعتين: سلطة الدولة ومؤسساتها القضائية، وسلطة الجماعة (العائلة، القبيلة، الحي) وأعرافها غير المكتوبة، وحين تتصادم السلطان يصبح الفرد رهينة صراع لا يملك أن يحسمه لصالح أيّ من الطرفين دون أن يدفع ثمناً: فالانصياع للقانون قد يُفهم اجتماعياً كخيانة للجماعة، بينما الانصياع للعرف قد يُعرّض صاحبه للمساءلة القانونية، وهذا بالتحديد ما تستثمره الرواية العربية حين تبني شخصياتها الرئيسة على أساس هذا التمزّق البنيوي.

ويمكن أن نتميّز في هذا الصدد بين ثلاثة مستويات للتوتر بين الشرعيتين: مستوى تشريعي حيث يصدر القانون نصّاً يخالف عرفاً راسخاً فيجد صعوبة في التطبيق الفعلي رغم نفاذه الرسمي، ومستوى قضائي، حيث يضطر القاضي إلى الموازنة بين حرفية النص وواقع اجتماعي يقاومه، ومستوى معيشي يومي، حيث يجد الفرد العادي نفسه مضطراً للاختيار بين الانصياع للسلطة أو أخرى في لحظة بعينها، أما بخصوص الرواية العربية فهي وحدها القادرة على استيعاب هذه المستويات الثلاثة معاً في نسيج سردي واحد، إذ تجمع بين المشهد التشريعي (كصدور قانون جديد يهدد نظاماً اجتماعياً قائماً) والمشهد القضائي (كمحاكمة شخصية روائية)، والمشهد اليومي (كصراع داخل الأسرة)، في تركيب يعكس تعقيد الظاهرة أكثر مما يعكسه أي تحليل مفاهيمي مجرد.

<sup>1</sup> العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، ط7، 2012، ص: 101.

### 3. العدالة بين النص القانوني والقيم الجماعية

إذا كانت العدالة، في تعريفها الكلاسيكي، هي "إعطاء كل ذي حقّ حقه"، فإنّ السؤال الذي يطرحه التوتر بين القانون والعرف هو: من يملك سلطة تحديد هذا "الحق"؟ فالنص القانوني يفترض معياراً كلياً مجرداً يسري على الجميع بالتساوي، بينما تفترض القيم الجماعية معياراً سياقياً يراعي مكانة الفرد داخل الجماعة (السنّ، الجنس، النسب، المكانة الاجتماعية)، وهذا الاختلاف في مصدر المعيار يُنتج، في كثير من الأحيان، تصوّرين متعارضين للعدالة: عدالة إجرائية شكلية يضمنها القانون، وعدالة توزيعية-رمزية يحرسها العرف، وقد بيّنت مارثا نوسباوم أنّ العدالة الإجرائية الصرفة قد تُنتج نتائج قاسية حين تتجاهل السياق الفردي والمعاينة الملموسة للأشخاص، وأنّ الخيال الأدبي - بما يوفره من قدرة على "رؤية" الآخر في تفردّه - يمكن أن يكون تصحيحاً ضرورياً لهذا العمى الإجرائي<sup>1</sup>، وهذا بالضبط ما يجعل الرواية العربية موقعاً متميّزاً لإعادة التفكير في العدالة: فهي لا تكتفي بعرض تنازع القانون والعرف، بل تُدخل القارئ في تجربة الشخصية المقهورة من الداخل، فتفتح إمكانية عدالة ثالثة لا تحتلّ في أيّ من النظامين.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التمييز بين "العدالة الإجرائية" و"العدالة التوزيعية-الرمزية" لا ينبغي أن يُفهم على أنّه تراتب قيميّ يُفضّل أحد النظامين على الآخر، بل هو تمييز تحليلي يتيح فهم كيفية اشتغال كل نظام على حدة قبل النظر في تقاطعتهما، ذلك أنّ القانون، حين يتحرر من سياقه الاجتماعي كلياً، قد يتحوّل إلى أداة تجريد تُنتج عدالة شكلية فارغة من المضمون، تماماً كما أنّ العرف، حين يُطلق من كل ضابط، قد يتحوّل إلى أداة هيمنة الأقوى داخل الجماعة على الأضعف فيها. وبين هذين الخطرين المتقابلين، تنشأ الحاجة إلى موقع ثالث للنظر، هو الموقع الذي تشغله الرواية حين تُخضع كلا النظامين لمساءلة نقدية واحدة، لا من موقع تنظيري خارجي، بل من موقع التجربة السردية المتجسدة في مصائر شخصياتها.

## II. تمثّلات القانون والعرف في الرواية العربية

### 1. حضور القانون الرسمي في السرد العربي

يحضر القانون في الرواية العربية غالباً بوصفه سلطة الدولة المتجسدة في المحكمة، والشرطة، والسجن، والموظف الإداري، وفي روايات نجيب محفوظ خاصة، يبرز هذا الحضور من خلال شخصيات الموظفين والقضاة

<sup>1</sup> Nussbaum, Martha C., Poetic Justice: The Literary Imagination and Public Life, Beacon Press, Boston, 1995, p. 120.

والحققين الذين يمثلون الوجه البيروقراطي للدولة الحديثة، حيث يصوّر محفوظ القانون بوصفه جهازًا باردًا، منفصلًا عن الحياة اليومية لسكان المنطقة، يتدخل من الخارج ليحسم نزاعات لم ينشأ هو من صلبها<sup>1</sup>، وهذا الانفصال بين القانون والحياة اليومية للمنطقة الشعبية هو ما يجعل تدخل السلطة القانونية يُستقبل غالبًا بالريبة، لا بوصفه أداة إنصاف، بل بوصفه تدخلًا خارجيًا قد يزيد الأمور تعقيدًا بدل حلّها.

وتتكرر هذه الصورة في مشاهد المحاكمة والتحقيق التي تحضر في أعمال محفوظ، حيث يُصوّر رجل القانون (القاضي أو ضابط الشرطة) في موقع المتعالي على السياق الاجتماعي الذي أنتج الجريمة، بحيث يُختزل الفعل الإنساني المعقّد - بدوافعه النفسية والاجتماعية والاقتصادية - في نص قانوني جاف لا يرى من الفعل إلا صورته المجردة المطابقة لأركان الجريمة، وهذا الاختزال هو ما يجعل القارئ في كثير من روايات محفوظ، يتعاطف مع "المجرم" أكثر مما يتعاطف مع صرامة القانون، ليس لأنّ الرواية تبرر الجريمة، بل لأنها تعيد إلى الفعل سياقه الإنساني الذي يقصيه المنطق القانوني .

أمّا في أعمال عبد الرحمان منيف، فيتّخذ القانون صورة أكثر قسوة، إذ يتماهى مع سلطة الدولة الحديثة التي تفرض نظامها القانوني على مجتمعات صحراوية كانت تحكمها أعرافها القبلية منذ قرون، فيبدو القانون الجديد نزع ملكية رمزية ومادية في آن واحد، لا أداة إنصاف، ويصوّر منيف كيف تتحوّل "الدولة" ومؤسساتها القانونية إلى قوة اقتلاع تُعيد رسم الجغرافيا الاجتماعية لصالح تحالف جديد بين السلطة السياسية ورأس المال، على حساب الجماعات التي كانت تحتكم إلى أعرافها<sup>2</sup>.

والملاحظ أنّ القانون في أعمال منيف لا يأتي معزولاً عن مشروع اقتصادي بعينه (اكتشاف النفط، بناء المدن الحديثة، عقود الامتياز مع الشركات الأجنبية)، بحيث يظهر القانون بوصفه بنية تحتية معيارية تخدم مشروعاً تحديثياً فوقياً مفروضاً من الدولة والشركات الأجنبية معاً، لا مشروعاً نابعاً من إرادة جماعية للسكان الأصليين، وهذا ما يجعل رواية منيف نقدًا مزدوجاً: نقدًا للعرف القبلي حين يعجز عن حماية أبنائه من الاقتلاع، ونقدًا للقانون الحديث حين يتحول إلى غطاء شرعي لعملية الاقتلاع ذاتها.

## 2. العرف بوصفه سلطة اجتماعية

<sup>1</sup> محفوظ نجيب، بين القصرين، ضمن: أعمال روائية مختارة، مكتبة مصر، القاهرة، (د.ط)، ص: 212.

<sup>2</sup> منيف عبد الرحمن، مدن الملح، ضمن: أعمال روائية مختارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ط)، ص: 89.

في المقابل، يحضر العرف في الرواية العربية بوصفه سلطة أكثر التصاقاً بحياة الشخصيات، تتجسد في هيئة الأب أو شيخ القبيلة أو "العمدة"، وفي منظومة القيم غير المكتوبة التي تحدّد ما هو مقبول اجتماعياً (الزواج، الميراث، الثأر، الشرف)، وتصوّر رواية "موسم الهجرة إلى الشمال" مثلاً للطبيب صالح، هذه السلطة العرفية من خلال قرية وادي حلفا التي تحتكم في تنظيم علاقاتها الداخلية إلى منظومة قيم متوارثة، تسبق القانون الرسمي للدولة السودانية الحديثة وتتجاوزها في كثير من المواقف، بحيث يظلّ حضور القانون الرسمي باهتاً أمام سلطة العرف والتقليد<sup>1</sup>.

وتتجلى سلطة العرف في هذه الرواية أيضاً من خلال الطقوس الجماعية (السهرات، مجالس الرجال، مراسم الزواج والدفن) التي تُعيد إنتاج المعايير الاجتماعية دون الحاجة إلى أي سند مؤسسي رسمي، بحيث يصبح المكان نفسه (القرية، البيت، شجرة الجامع) رمزاً لسلطة عرفية متجذرة في الجغرافيا قبل أن تكون متجذرة في أي نص. وهذا التجذر المكاني للعرف هو ما يمنحه قوة رمزية تفوق أحياناً قوة القانون المدوّن، إذ إنّ القانون يظل في وعي أبناء القرية، شأنًا يخص "المدينة" بينما يبقى العرف هو النظام الفعلي لحياهم اليومية، وهو ما يفسر جزئياً كيف تمكّنت شخصية مصطفى سعيد من إخفاء جريمته الأصلية عن أعين القرية لسنوات، متحصناً بمنطق عرفي لا يسائل الغريب القادم من الخارج بالطريقة ذاتها التي يسائل بها ابن الجماعة.

وفي المقابل، حين تعود جريمة مصطفى سعيد الأصلية إلى السطح عبر مأساة جديدة تقع داخل القرية نفسها (مقتل حسنة بنت محمود وزوجها ود الرئيس)، يصبح القارئ شاهداً على لحظة نادرة تتقاطع فيها سلطتنا العرف والقانون في آن واحد دون أن تتطابقا: فالقرية تحتكم إلى منطقها العرفي الخاص في قراءة الحادثة (باعتبارها فضيحة تمسّ شرف العائلة وسمعتها)، بينما يظل القانون الرسمي غائباً شبه كلي عن الحدث، مكتفياً بدور هامشي لا يمس جوهر ما وقع، وهذا الغياب النسبي للقانون في اللحظة الأشد مأساوية من الرواية هو في ذاته دلالة على هشاشة حضور الدولة الحديثة في الأرياف العربية، وعلى استمرار العرف بوصفه المرجعية الفعلية الوحيدة التي تحسم النزاعات على أرض الواقع، مهما بدا القانون حاضراً نظرياً على مستوى النص الدستوري.

وتكمن قوة العرف الروائي في كونه لا يُفرض من الخارج كما هو حال القانون، بل يُختزن في وعي الشخصيات ذاتها بوصفه جزءاً من هويتها، وهو ما يجعل مخالفته أثقل نفسياً من مخالفة القانون: فالخارج عن

<sup>1</sup> صالح الطبيب، موسم الهجرة إلى الشمال، دار العودة، بيروت، ط6، 1997، ص: 47.

القانون قد يُعاقب جسدياً أو مالياً، لكن الخارج عن العرف يُعاقب رمزيًا بالنبد والعار، وهي عقوبة كثيراً ما تصوّرُها الرواية العربية أشدَّ إيلاًماً من العقوبة القانونية ذاتها.

### 3. صراع القانون والعرف في بناء الشخصية الروائية

يَتَّخذ الصراع بين القانون والعرف في الرواية العربية صورته الأكثر كثافة على مستوى بناء الشخصية، حيث تُبنى شخصيات كثيرة على أساس انقسام داخلي بين ولاء للقانون وولاء للعرف. فبطل "موسم الهجرة إلى الشمال" مصطفى سعيد، على سبيل المثال، يعيش تمزّقاً بين منظومة قيم أوروبية قانونية-عقلانية اكتسبها في الغرب، ومنظومة قيم عرفية-قبلية ظلّت راسخة في وعيه الأول، وهذا التمزّق هو ما يقود في النهاية إلى مأساته الشخصية<sup>1</sup>، وبالمثل، تصوّر روايات نجيب محفوظ شخصيات نسائية بمخاصة (كما في بعض شخصيات الثلاثية) ممزّقة بين حقوق يضمنها القانون نظرياً (كحق التعليم أو العمل) وبين قيود يفرضها العرف الأسري عملياً، بحيث يظلّ الحق القانوني حبراً على ورق أمام صلابة السلطة العرفية داخل البيت<sup>2</sup>.

وما يستحق التوقف عنده أنّ هذا الانقسام الداخلي لا يُحسم غالباً لصالح أحد القطبين حسماً نهائياً، بل يبقى الصراع مفتوحاً حتى نهاية العمل الروائي، بحيث تنتهي كثير من الروايات العربية بمصائر مأساوية للشخصيات الممزقة (الموت، الجنون، الاغتراب، الهجرة القسرية)، لا لأنّ الرواية تريد تلقين درس أخلاقي معين، بل لأنّ المأساة نفسها هي التعبير الأصدق عن استحالة التوفيق الكامل بين نظامين معياريين متنازعين ضمن الشروط التاريخية الراهنة، وبهذا المعنى، تتحول شخصية "الممزق بين القانون والعرف" إلى نموذج بشري متكرر في الرواية العربية، أقرب إلى ما يمكن تسميته بـ"البطل التراجيدي الحديث"، الذي لا يُهزم بفعل خطيئة شخصية بقدر ما يُهزم بفعل تناقض بنيوي يتجاوزُه.

## III. الرواية العربية وسؤال العدالة

### 1. القانون بين حماية الفرد وإنتاج الظلم

لا تكفي الرواية العربية بتصوير القانون بوصفه أداة إنصاف محايدة، بل تكشف عن الوجه الآخر له بوصفه أداة يمكن أن تُنتج ظلماً جديداً حين تُستخدم لخدمة السلطة السياسية أو الاقتصادية على حساب الأفراد الضعفاء. ويصوّر عبد الرحمن منيف كيف يتحوّل القانون الحديث، حين يُستتب في تربة غير تربته، إلى أداة

<sup>1</sup> صالح الطيب، موسم الهجرة إلى الشمال، دار العودة، بيروت، ط6، 1997، ص: 120.

<sup>2</sup> محفوظ نجيب، السكرية، ضمن: أعمال روائية مختارة، مكتبة مصر، القاهرة، (د.ط)، ص: 165.

شرعية لنزع ملكية الأرض والموارد من أصحابها الأصليين لصالح سلطة مركزية جديدة، مستترة خلف شرعية التقنين والتحديث<sup>1</sup>، وهنا يلتقي التحليل الروائي مع أطروحة محمد عابد الجابري حول توظيف "العقل السياسي العربي" لآليات الدولة الحديثة (ومنها القانون) في خدمة منطق الغنمة لا منطق العدالة<sup>2</sup>، بحيث يصبح القانون قناعاً حدثياً لعلاقات سلطة لم تتغير جوهرياً.

وهذا الوجه المزدوج للقانون - بوصفه أداة حماية محتملة وأداة هيمنة محتملة في آن واحد - هو ما يمنع الرواية العربية من تبني موقف "حدثوي" ساذج يرى في تعميم القانون الوضعي حلاً تلقائياً لمشكلة العدالة، فالقانون، في تمثاله الروائية، لا يُدان بوصفه قانوناً في ذاته، بل تُدان الشروط السياسية والاقتصادية التي أنتجته وسخرته لخدمة مصالح بعينها، وهو ما يجعل النقد الروائي للقانون نقداً سياسياً بامتياز، لا نقداً قانونياً تقنياً، وتبرز هذه الازدواجية بجلاء حين نقارن بين لحظات في الروايات ذاتها يظهر فيها القانون حامياً لضحية من بطش الأقوياء، ولحظات أخرى يظهر فيها القانون نفسه أداة بيد أولئك الأقوياء، مما يؤكد أن العدالة، في نهاية المطاف، مرهونة بمن يملك القدرة على توظيف الأداة القانونية لا بالأداة في ذاتها.

ويمكن أن نستحضر هنا تمييز ابن خلدون بين "الملك السياسي" الذي يحكم بموجب قوانين وضعية عقلية محضة و"الخلافة" التي تحكم وفق ما ارتضاه الشرع، مروراً بصورة ثالثة يسميها الملك الطبيعي القائم على الأهواء والتغلب المجرد<sup>3</sup>، وإذا كانت الرواية العربية الحديثة تصوّر في الغالب صورة أقرب إلى "الملك الطبيعي" الخلدوني، حيث يُستخدم القانون الوضعي غطاءً لتغلب فئة على أخرى دون سند شرعي حقيقي يوازن بين المصلحة العامة والقيم المشتركة، فإنّ هذا التقاطع بين تصنيف خلدوني قديم وتمثيل روائي حديث يكشف عن استمرارية عميقة في إشكالية شرعية السلطة داخل الثقافة العربية، بصرف النظر عن الشكل التاريخي الذي تتخذه (سلطنة، دولة قُطرية حديثة، دولة ريعية نفطية).

## 2. العرف بين حفظ الجماعة ومصادرة الحقوق

وفي المقابل، لا تُقدّم الرواية العربية العرف بوصفه بديلاً عادلاً عن القانون الجائر، بل تكشف عن قدرته المكافئة على إنتاج الظلم، بخاصة حين يتحول إلى أداة لمصادرة حقوق الأفراد الأضعف داخل الجماعة (النساء، الفئات المهمشة، الغرباء) باسم الحفاظ على "التماسك الاجتماعي"، فالعرف الذي يحمي الجماعة من التفكك قد

<sup>1</sup> منيف عبد الرحمن، النهايات، ضمن: أعمال روائية مختارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ط)، ص: 34.

<sup>2</sup> الجابري محمد عابد، العقل السياسي العربي: محدداته وتحليلاته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط5، 2000، ص: 287.

<sup>3</sup> ابن خلدون عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط2، 2004، ص: 191.

يكون في الوقت ذاته أداة قمع للفرد الذي تسوقه ظروفه إلى مخالفة توقعات الجماعة، كما تصوّر ذلك شخصيات نسائية في الرواية العربية تُدفع ثمن مخالفتها للعرف أضعاف ما تدفعه من مخالفتها للقانون، وهكذا يتّضح أنّ لا القانون ولا العرف يحتكران وحدهما مفهوم العدالة، بل إنّ كلّاً منهما قابل، في سياقات معينة، لأن يتحول إلى أداة هيمنة على حساب الفرد الأضعف.

ويمكن أن نلاحظ في هذا السياق أنّ الرواية العربية غالباً ما تُسند دور "حارس العرف" إلى شخصية تحظى باحترام اجتماعي كبير (الأب، الشيخ، العمّ)، بحيث يصعب على القارئ إدانتها إدانة مباشرة كما يُدان ممثلو الفساد القانوني، رغم أنّ الأثر العملي لسلطتها قد يكون أشدّ قسوة على الشخصيات الضعيفة. وهذا التلطيف السردى لصورة حارس العرف - مقارنة بالتجريم الصريح لممثلي الفساد القانوني - يعكس ازدواجية في الوعي الجمعي ذاته الذي تنتمي إليه الرواية، بحيث يظل النقد الموجه للعرف أكثر حذراً وتلميحاً من النقد الموجه للقانون، وهو ما يستدعي وعياً نقدياً خاصاً من القارئ لتفكيك هذه الازدواجية بدل الانسياق وراءها.

ولا يخلو الأمر من مفارقة لافتة: فبينما يُفترض في القانون أن يكون أداة تحرر الفرد من استبداد الجماعة العرفية بمنحه حقوقاً فردية مستقلة عن موافقة القبيلة أو الأسرة، فإنّ الرواية العربية كثيراً ما تصوّر العكس، إذ يتحالف ممثلو القانون أنفسهم مع حراس العرف حين تتقاطع مصالحهما، فيغضّ القاضي أو الضابط الطرف عن مخالفة عرفية بحق امرأة أو فرد ضعيف، حفاظاً على "السلم الاجتماعي" أو تجنباً لصدام مع أعيان المنطقة، وهذا التحالف الضمني بين السلطتين، حين يقع، يُبطل الوعد النظري للقانون بوصفه حامياً للفرد من تغول الجماعة، ويكشف عن أنّ الفصل الصارم بين النظامين - في الواقع الاجتماعي لا في النص القانوني - أقلّ حسماً مما توحي به الصياغة النظرية.

### 3. الرواية بوصفها فضاءاً لإعادة مساءلة العدالة

من هنا تكتسب الرواية العربية وظيفتها الخاصة: فهي لا تنحاز بشكل نهائي لا للقانون ولا للعرف، بل تفتح فضاءً ثالثاً تتقاطع فيه أصوات متعددة (صوت السلطة القانونية، صوت السلطة العرفية، وصوت الضحية) دون أن يُمنح أيّ منها كلمة الفصل. وهذا بالضبط ما يسميه ريتشارد بوزنر قدرة الأدب على "تعقيد" الحكم الأخلاقي بدل تبسيطه، من خلال تعريض القارئ لتجربة سردية غنية بالتفاصيل والسياقات التي يتجاهلها المنطق القانوني المجرد<sup>1</sup>، وبقدر ما تُبرز الرواية حدود القانون والعرف معاً، فإنّها تقترح ضمناً معياراً ثالثاً للعدالة، معياراً

<sup>1</sup>. Posner, Richard A., Law and Literature, 3rd ed., Harvard University Press, Cambridge, 2009, p. 127.

لا يستمدّ شرعيته من نصّ مدوّن ولا من تواتر جماعي، بل من الاعتراف بمعاناة الفرد المتفرد في سياقه الخاص وهو ما تسميه نوسباوم، في سياق قريب، "العدالة الشعرية"، أي عدالة تنبني على التعاطف المتخيّل الذي يوسّع دائرة من نعتبرهم جديرين بالإنصاف<sup>1</sup>.

وتتيح هذه القراءة إعادة النظر في وظيفة الرواية العربية ذاتها، لا بوصفها ترفاً جمالياً منفصلاً عن الشأن العام، بل بوصفها ممارسة معرفية أخلاقية موازية للممارسة القانونية والاجتماعية، تشتغل بأدوات مختلفة (السرد، تعدد الأصوات، الداخل النفسي للشخصية) لكنها تتقاطع معهما في الهمّ ذاته: همّ تحديد ما هو عادل وما هو ظالم. وبقدر ما يبدو الأدب بعيداً عن صرامة النص القانوني، فإنّ قدرته على استحضار "الوجه الآخر" للفعل - أي دوافعه ومعاناته وسياقه - تجعله شريكاً ضرورياً لأي مشروع إصلاحى قانوني أو اجتماعي يروم عدالة أكثر إنصافاً، لا عدالة أكثر صرامة فحسب.

#### خاتمة

يخلص هذا البحث إلى جملة من النتائج أبرزها:

أنّ التوتر بين القانون والعرف في السياق العربي ليس عارضاً تاريخياً زائلاً، بل هو بنية مزدوجة الشرعية أفرزتها ظروف نشأة الدولة الحديثة في المنطقة العربية، وما زالت تحكم تصوّرات الأفراد للعدل والظلم إلى اليوم.

أنّ الرواية العربية، من محفوظ إلى منيف إلى الطيب صالح، لم تكتفِ بتسجيل هذا التوتر، بل حولته إلى مادة سردية تكشف عن الحدود المشتركة بين النظامين، إذ يشترك القانون والعرف في إمكانية تحوّل كلّ منهما إلى أداة هيمنة حين يُفصل عن معاناة الفرد الواقعي.

أنّ حدود التوافق بين القانون والعرف تظلّ ضيقة ومتحركة، ذلك أنّ ما يُصلح للتوفيق بينهما في سياق اجتماعي معين قد يتعدّر تعميمه، الأمر الذي يجعل من المصالحة الكاملة بين الشرعيتين أفقاً نظرياً أكثر منه واقعاً محققاً.

<sup>1</sup> . Nussbaum, Martha C., Poetic Justice: The Literary Imagination and Public Life, Beacon Press, Boston, 1995, p.

وأخيراً، فإنّ دور الرواية العربية في نقد التصورات السائدة للعدالة يكمن تحديداً في رفضها للانحياز الحاسم لأيٍّ من القطبين، واقتراحها - عبر بنائها السردية وتعدد أصواتها - تصوّراً للعدالة أقرب إلى ما يسميه حقل "القانون والأدب" بـ "العدالة السردية"، أي عدالة تتأسس على الإصغاء لصوت من لا صوت له في كلا النظامين، وبهذا المعنى لا تكون الرواية مجرد مرآة تعكس صراع القانون والعرف، بل محكمة رمزية موازية تعيد فتح ملفات أُغلقت باسم القانون أو باسم العرف على سواء، لصالح عدالة أكثر حساسية لتفرد التجربة الإنسانية.

قائمة المراجع:

1. ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة، تحقيق عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط2، 2004.
2. العروي، عبد الله، مفهوم الدولة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، ط7، 2012.
3. الجابري، محمد عابد، العقل السياسي العربي: محدداته وتحليلاته، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط5، 2000.
4. محفوظ، نجيب، أعمال روائية مختارة، مكتبة مصر، القاهرة، (د.ط.).
5. منيف، عبد الرحمن، أعمال روائية مختارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ط.).
6. صالح، الطيب، موسم الهجرة إلى الشمال، دار العودة، بيروت، ط6، 1997.
7. Nussbaum, Martha C., Poetic Justice: The Literary Imagination and Public Life, Beacon Press, Boston, 1995.
8. Posner, Richard A., Law and Literature, 3rd ed., Harvard University Press, Cambridge, 2009.